هنأ الأمير بنجاح القمة العربية ـ الأفريقية الثالثة التي توجت بإعلان الكويت

الغانم: المجلس سيناقش كل الاستجوابات الجلسة المقبلة

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان مجلس الامة سيبدأ بمناقشة كل المساءلات السياسية المدرجة على جدول اعمال مجلس الامة في جلسة يوم الثلاثاء 11/26 تباعا حتى يتم الانتهاء منها، معربا عن امله في الا يؤجل المجلس ايا منها حتى لا يتم خسارة الاوقات المخصصة لعمل اللجان والاولويات الواقعة في قائمة اهتمام المواطن.

وقال الغانم، في تصريح صحافي امس: بداية، اتوجه بالتهنئة لمقام صاحب السمو الامير على نجاح القمة العربية ـ الافريقية الثالثة التي اختتمت اعمالها اول من امس وتوجت بإعلان الكويت الذي يعد محطة رئيسية ومهمة على طريق العلاقات العربية ـ الافريقية، لافتا الى ان المؤتمر يعد بالنسبة لنا ككويتيين مفخرة تجلت بالقيادة الحكيمة لصاحب السمو الامير «وما سمعناه من قادة الدول العربية والافريقية حولها امر يثلج الصدر».

واشار الغانم الى ان مجلس الامة الآن يستعد لاستضافة اصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية بدول الخليج العربي للاجتماع الدوري السابع والذي سيكون برئاسة الكويت يومي الاحد والاثنين المقبلين، لافتا الى ان اعمال هذا الاجتماع ستمتد على مدار يومين لمناقشة العديد من المواضيع المهمة ومنها الدراسة المقدمة من قبل مجلس النواب البحريني حول تجربة الاتحاد الاوروبي وغيرها من المنظمات وكيفية الاستفادة منها على المستوى الخليجي، بالاضافة الى شبكة المعلوماتية الخليجية وانشاء مجاميع برلمانية تخصصية خليجية للتعاون في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وتابع الغانم: ويوم الثلاثاء المقبل الموافق 26 الجاري سيكون الجميع مستعدا للجلسة التي من المتوقع ان تكون «ماراثونية» التي ستبدأ فيه، ولا نعلم في اي وقت، ومتى ستنتهي؟ وستفتتح بتناول بند الرسائل الواردة، ثم يتم الانتقال لمناقشة طلب طرح الثقة بوزير الصحة ثم تأتي الاستجوابات المدرجة تباعا بناء على توقيت تقديمها، مجددا تأكيده على ان مجلس الامة سيوفر كل المتطلبات اللازمة لوسائل الاعلام لتغطية هذه الجلسة وان شاء الله لن نؤجل اي مساءلة حتى لا يضيع وقت المجلس المخصص لعمل اللجان والاولويات.

وبسؤاله عن وجود توجه لدى عدد من النواب في تعديل احدى مواد الدستور والمتعلقة بتصويت اعضاء السلطة التنفيذية على اعمال المجلس، قال الغانم: ان اي تعديل للدستور الكويتي له اجراءات معروفة ومتبعة وانا حتى الآن لم أتسلم اي شيء في هذا الجانب، واي تعديل سيقدم سيتم التعامل معه وفق الاجراءات المنصوص عليها دستوريا.

وبسؤال عما اذا كانت الحكومة قد طلبت اي اجتماع في لجنة المرافق العامة البرلمانية لمناقشة استعداداتها لمواجهة هطول الامطار على البلاد الايام الماضية، قال الغانم: لم يصلنا اي طلب حكومي حول هذا الموضوع، وما ذكره الاخ النائب د.علي العمير حول الناحية اللائحيةلعقد اللجنة اجتماعاتها صحيحا فأي موضوع يناقش في لجان المجلس لابد ان يكون بناء على تفويض او تحويل من مجلس الامة او طلب الحكومة.

وبسؤال عن آلية تعويض جلسات المجلس نظرا لإشغال الاستجوابات لجدول اعمال المجلس قال الغانم «سنعوض جلسات الاستجوابات بعقد جلسات خاصة وسنطلب تخصيص جلسات لتعويض الوقت الذي ستخسره اولويات المواطن والمجلس واتمنى الا يكون هناك اي تأجيل لمناقشتها حتى لا يضيع وقت كبير من المجلس كان بالإمكان تحقيق امور كثيرة اثناءه للوطن والمواطنين وعليه فإننا سنبدأ بمناقشتها في جلسة 11/26 تباعا وتوقيت تقديم هذه المساءلات ليس مسؤوليتي وإنما مسؤولية مقدمها ونحن لنا سوابق بهذا الجانب فقد سبق لمجلس الامة ان ناقش 4 استجوابات وفي المجلس الحالي ارتفع العدد اكثر وبذلك سنسجل رقم قياسي في الجلسة المقبلة».

وبسؤاله عن صحة إفادة النائب عدنان عبدالصمد في الجلسة الماضية بأحقية النواب بفتح شمع صناديق لجنة التحقيق في الايداعات المليونية والتي شكلت في مجلس سابق والاطلاع عليها دون رجوع للمجلس، قال الغانم: اي امر يمكن ان يبحث في مكتب المجلس لكن حتى الآن لم يقدم اي طلب رسمي لهذه الخطوة والآن توجد لجنة شكلت للتحقيق في هذه القضية وهي الآن بإمكانها بحث تفاصيل هذا الموضوع ورفع توصيتها لمكتب المجلس، وإذ كان هناك اي طلب معين يمكن ان يرفع لمكتب المجلس وسيبحث وانا لا استطيع ان اجيب حول صحة اي طلب او اجراء من عدمه حتى يقدم بشكل رسمي وأعرف الرأي القانوني حوله من قبل الخبراء القانونيين والدستوريين واللجنة المعنية.

وبسؤاله عن النصيحة التي يمكن ان يقدمها للسادة اعضاء الحكومة في ظل توالي الاستجوابات تباعا لأعضاء الحكومة قال الغانم: «الحكومة تعرف حقوقها القانونية والدستورية كما للمجلس حقوقه القانونية والدستورية وكل طرف مسؤول عن اعماله وتصرفاته ولا استطيع ان املي على اي طرف نصائح معينة ولكن بصفة عامة فإنني أؤكد على ان ما انتهجه المجلس بالسنة الحميدة في تمكينه المستجوب من صعود المنصة في اطار الدستور والقانون والذي يحدده المجلس هو النهج الذي سيستمر».

وبسؤاله عن تذمر بعض النواب وانزعاجهم من كثرة الاستيضاحات الحكومية حول المساءلات المقدمة وما اذ كانت قد وصلته شكوى نيابية بهذا الشأن قال الغانم: «الاستيضاحات امر لائحي ولم ألمس اي مشكلة او انزعاج حولها فهي ترد الى المجلس وأحيلها للنواب المستجوبين وهم بدورهم تعاونوا وأجابوا عنها ومنها اليوم قد وصلني رد د.خليل عبدالله للدكتورة رولا دشتي وتمت إحالته لها قبل انتهاء الدوام الرسمي فلا اعتقد ان هذه الخطوة تسير في اطرها اللائحية والدستورية وعمل المجلس يسير بوتيرة طبيعية والنية على تحقيق الانجاز والعمل موجودة والعزيمة لم تفتر أو تقل ورؤساء اللجان يزورونني بالمكتب ويشرحوا لي اعمال لجانهم ولم ألحظ أو ألمس اي تباطؤ او تردد والأمور تسير على ما يرام ونسأل الله ان يوفقنا جميعا لتحقيق ما تحدثنا عنه في بداية دور الانعقاد في تحويل طموحات عمل المواطن، لافتا الى ان المواطن حتى يشعر بشيء ملموس فإنه يحتاج لحل مشاكله فهو ليس بحاجة لترتيب مشاكله وإنما بحاجة الى حلول عملية، ليس قولا وإنما عملا وأنا ارى هذا العمل مشجعا وبهذا الصدد فإن اعمال اللجان مستمرة ومنها اليوم تلقيت من الاخوة رئيس ومقرر لجنة الشؤون الاسكانية طلبا لتخصيص بعض الامور التي تساعد في عملهم وأبلغناهم بأن مكتب المجلس على اتم الاستعداد لدعم اللجنة لتحقيق الهدف المنشود من تشكيلها بإيجاد حل جذري للمشكلة الاسكانية خلال دور الانعقاد الحالي وكما عرفت فان اللجنة وجهت الدعوة لوزير الاسكان يوم الاحد لاستعراض رؤية الحكومة لحل هذه القضية ومن ثم النظر في المتطلبات التشريعية اللازمة لها والتي سيعمل المجلس على اقرارها لحل هذه المشكلة المزمنة والتي اصبحت مستعصية.

من جانب اخر استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس طلبة «النادي السياسي» التابع لاتحاد طلبة جامعة الكويت.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا طالبات النادي السياسي

الغانم مستقبلا طلبة النادي السياسي

العبدالله: ملتزم بتوصيات المجلس تجاه نقل د.كفاية

حماد: «الصحية» وافقت على مرسوم الهيئات الرياضية

طمأن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله اعضاء مجلس الامة، الى انه ملتزم بالتعهد الذي قطعه على نفسه خلال مناقشة استجوابه المقدم من النائب د.حسين القويعان بأنه سيوافق على ما ينتهي اليه المجلس من توصيات وقرارات في شأن التحقيق بنقل د.كفاية من مستشفى الاميري. واضاف العبدالله، في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع لجنة الشؤون الصحية امس: أجبت عن كل اسئلة الاعضاء وفقا لما يمليه عليه ضميري وبما يتوافر لدي من معلومات، ولا املك الخوض في تفاصيل التحقيق الذي اجزم بأنه سيكون عادلا ومحكما. من جانب اخر أكد مقرر لجنة الشؤون الصحية النائب سعدون حماد ان اللجنة ـ بصفتها لجنة تحقيق ـ توصلت الى قرار في شأن التفويض الممنوح لها من مجلس الامة بالتحقيق في قرار وزير الصحة نقل د.كفاية عبدالملك من مستشفى الأميري الى مستشفى الأمراض السارية، مشيرا الى ان اللجنة ستجتمع مرة اخيرة الأحد المقبل للتصويت على هذا القرار. واعلن حماد عن موافقة اللجنة الصحية الاهلية على مرسوم في شأن الهيئات الرياضية الصادر عن الحكومة خلال العطلة البرلمانية وقررت احالته الى مجلس الامة.

اجتماع اللجنة الصحية بحضور النواب د.حسين قويعان ود.علي العمير وخليل الصالح ورئيس اللجنة سعد الخنفور

وصف الطلب بمحاولة التملص ووضع محددات تتنافى مع شفافية المواجهة

عبدالله يرد على استيضاح دشتي: صحيفة الاستجواب ليست بحاجة للبيان والتوضيح

قدم النائب د.خليل عبدالله الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ردا على الاستيضاحات المقدمة من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي والمتعلقة بصحيفة الاستجواب المقدم لها من قبل النائب عبدالله.

وفيما يلي نص الرد على الاستيضاحات:

ابتداء يجب التأكيد على أن الموضوعات المشار إليها في صحيفة الاستجواب ليست بحاجة إلى المزيد من البيان والتوضيح، خصوصا أن المادة 134 من اللائحة الداخلية تنص على أن: «يقدم الاستجواب كتابة للرئيس، وتبين فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها»، ومن الواضح أن الاستيضاحات المقدمة بشأن الأسئلة الواردة ببنود محل الاستجواب المقدم إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ما هي إلا محاولة للتملص من محاور الاستجواب ووضع محددات له تتنافى مع شفافية المواجهة، بل ومحاولة تقمص دور القائم بالاستجواب عبر التخفي خلف ستار تقديم أسئلة تم تفصيل محتوياتها ومضامينها في محاور الاستجواب. إلا أننا، ومن منطلق سد الذرائع، نورد لعنايتكم الرد على الاستيضاح على النحو التالي:

1 ـ تضمنت الأسئلة رقم (1 و7 و9 و11 و12) بنودا تتعلق بالمخالفة لما ورد بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 وتعديلاته بشأن الخدمة المدنية والتي تنظم العمل بالجهات الحكومية، وحقوق الموظفين، وما ورد باختصاصات كل منهم وفق الهياكل التنظيمية المعتمدة للجهات والتي يشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، وتتضمن هذه المخالفات، على سبيل المثال لا الحصر، الإحالة الجماعية للموظفين إلى التحقيق عبر تشكيل لجان تحقيق غير محايدة بسبب إبدائهم الرأي حول الممارسات التعسفية من قبل الوزيرة (راجع ص 11 من صحيفة الاستجواب)، ومنح مكافآت الأعمال الممتازة دون قواعد معلنة في مواعيد تسبق بدء مدة التقييم، كما قامت الوزيرة بالتحول من الإشراف على الأعمال في بعض الجهات التابعة لها إلى ممارسة الأعمال التنفيذية بنفسها واستبعاد دور القياديين في تلك الجهات، والنقل التعسفي والتدوير المخالف لقواعد العمل دون مراعاة الأساليب الإدارية الصحيحة الواجب اتباعها، وذلك وفق الاختصاص الوارد والتدرج في المسؤولية الإدارية.

2 ـ السؤال رقم (4) هو متصل بذلك بما هو مذكور في تقارير الجهات الرقابية على أعمال الجهات التابعة للوزير مثل ما تضمنته تقارير ديوان المحاسبة، والتي تلقتها الجهات التابعة للوزيرة.

3 ـ تضمن السؤال الاستيضاحي رقم (2) الاستفسار عن النصائح التي تم تقديمها بشأن إعداد الوثائق التنموية بالمخالفة لمواد قانون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويقصد بها تحديدا الخطة السنوية للعام 2014/2013 وبرنامج عمل الحكومة الأخير الذي تم إعداده بخلاف الإجراءات التنظيمية للعمل الداخلي والتسلسل الإداري.

4 ـ تضمن السؤال رقم (3، 6، 13) مواطن العجز والتظليل في برنامج عمل الحكومة ونود الإفادة عنه بالرجوع لبرنامج العمل والحقائق الماثلة في الواقع والتقارير الدولية.

5 ـ وتناول السؤال رقم (5 و8) نتائج التصريحات التي قامت بها الوزيرة إلى وسائل الإعلام بشأن الوضع التنموي الكويتي والتفاخر بالمراكز المتقدمة للتنمية، إلا أن ذلك يعد تناقض واضح وفق التقارير الأخرى الدولية وتصنيفاتها مما له الأثر السلبي البالغ على سمعة ومكانة الكويت.

6 ـ تناول السؤال رقم (10) الاستفسار عن وسائل الإعلام التي تم منعها، ونورد على سبيل المثال لا الحصر منع وسائل الإعلام من الدخول لمبني الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتغطية وقائع نقل وجهات نظر الموظفين عن القرارات التعسفية للوزيرة.

7 ـ تضمن السؤال رقم (14) طلب معلومات عن أوجه الإخفاق في تحقيق خطة التنمية، وبهذا الشأن نذكر الوزيرة بضرورة قراءة سياسات وأهداف الخطة الإنمائية للأعوام (2010ـ2011/ 2013ـ2014) ومشاريع الخطة السنوية (2012/ 2013) ومقارنتها بالواقع وذلك بغية التعرف على الإخفاقات في تحقيق الخطة.

8 ـ أما السؤال الأخير رقم (15) والذي يتناول موضوع عدم الاعتراض على القرارات الحكومية التي لا تتوافق مع خطة التنمية، وتطلب الوزيرة تحديدها. فإن ذلك يدل إما عن جهل أو عدم الاكتراث بالقرارات الحكومية الصادرة بشأن سياسات وأهداف ومشاريع خطة التنمية وإيقاف العديد منها دون اعتراض يذكر، لذلك نحيلكم إليها للتعرف على آخر المخالفات والتي سنبينها لكم في جلسة الاستجواب.

وأعلن النائب خليل عبدالله استعداده لصعود المنصة، داعيا الوزيرة رولا دشتي الى المواجهة في الجلسة المقبلة المقرر عقدها 26 الجاري، وقال عبدالله في تصريح للصحافيين فوجئت بمضمون طلب استيضاح الوزيرة الذي يحتوي على 43 سؤالا وهو ما يتجاوز ما ورد في صحيفة الاستجواب التي قدمتها، مؤكدا انه رغم ذلك اجبت على طلب الاستيضاح، وأتمنى ان ترد الوزيرة على المنصة.

واكد عبدالله: ان استجوابه يعتمد على عدم وجود رؤية حقيقية وخطة عمل واضحة المعالم تسير عليها الدولة، متمنيا ان يصعد المنصة منفردا، وألا يدمج استجوابه مع استجواب آخر، وان كان الأمر يعود الى اعضاء مجلس الامة.

د.خليل عبدالله

أتمنى ان أصعد المنصة منفرداً وألا يدمج استجوابي مع استجواب آخر

الدويسان: استيضاحك سترد عليه على المنصة

الأذينة يطلب من التميمي والدويسان إيضاح مظاهر تقويض الدستور والقانون الواردة في الاستجواب

وجه وزير الدولة لشؤون البلدية سالم الأذينة رسالة إلى رئيس مجلس الأمة يطلب من خلالها استيضاح الاستجواب المقدم من النائبين عبدالله التميمي وفيصل الدويسان وجاءت الرسالة كما يلي:

بالإشارة الى الاستجواب المقدم لنا بتاريخ 2013/11/17 من عضو مجلس الامة عبدالله ابراهيم التميمي وعضو مجلس الامة فيصل سعود الدويسان. نود الإحاطة بأن المادة 134 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة قد اوجبت تقديم الاستجواب كتابة مبينا فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها كشرط لمناقشته بحسبان الاستجواب اتهاما ونقدا سياسيا للوزير في اداء اعمال وتصرفات تدخل في اختصاصه. ونتيجة لذلك فقد استقرت الاعراف البرلمانية وأكدت المحكمة الدستورية في قرارها الصادر بجلسة 9 أكتوبر 2006 في طلب التفسير المقيد بجدولها برقم 8 لسنة 2004 تفسير دستوري على ضرورة تحديد الوقائع المنسوبة الى الوزير المستجوب بدقة وبيان اسانيد الاتهام الموجه إليه، ليتمكن الوزير المستجوب من اعداد الرد على هذه الوقائع والاسانيد في الموعد المحدد لمناقشة الاستجواب، ويتمكن كل عضو من اعضاء مجلس الامة من الاطلاع على هذه الوقائع والاسانيد ورد الوزير عليها وبالتالي المشاركة في مناقشة الاستجواب.

م.سالم الأذينة

فيصل الدويسان

وبإعمال هذا الحكم على الاستجواب الماثل يتبين لنا ان صحيفة الاستجواب قد خلت من تحديد واضح لمظاهر ووقائع الاستجواب، حتى يمكن اعداد الرد عليها. وانطلاقا من الحرص على كشف وتوضيح كل ما تضمنه الاستجواب من اتهامات ووقائع بحق الوزير، والاسانيد التي تؤيد مسؤولية الوزير عنها على نحو واضح وصريح يكفل توافر الضوابط الدستورية للاستجواب، ويؤدي الى تحقيقه لغايته المنشودة فإنه يلزم موافاتنا بالآتي:

تحديد مواقع وأماكن الخيم والأكشاك التي تم ترخيصها من قبل البلدية للمراسم الحسينية والتي قام جهاز البلدية بالتعدي عليها. وإرفاق تراخيص تلك الخيم والأكشاك والتي قام جهاز البلدية بالتعدي عليها.

وتحديد القرارات التي قام الوزير باستخدامها وتواريخها. وتحديد مظاهر تقويض الدستور والقانون وعدم الالتزام باللوائح والنظم وسعيا لتجنب ترسيخ ثوابت وأعراف برلمانية مخالفة لأحكام الدستور واللائحة فإننا نطلب تطبيقا للائحة المجلس وما اكدته المحكمة الدستورية في هذا الخصوص تحديد الوقائع والموضوعات التي تقوم عليها الاتهامات المثارة بالاستجواب والتي سبق بيانها لكي نتمكن من اعداد الردود بشأنها، وعلى ان يراعي في هذه الحالة ما استقر عليه العرف الدستوري بأن تحديد موعد مناقشة الاستجواب لا يكون الا بعد تحديد وإيضاح كل موضوعات الاستجواب. من جانبه، استغرب النائب فيصل الدويسان من الطريقة التي أتبعها الاذينة لبعثه أسئلة برلمانية باسم استيضاح للنواب المتقدين باستجوابات للوزير. وقال الدويسان في تصريح صحافي له أمس تعليقا على موقف الوزير، ان المسؤول الحكومي على رأس وزارة كالبلدية فاهم الدستور غلط، مرددا «لأن من يوجه الأسئلة البرلمانية هو النائب وليس الوزير وجواب استيضاحك سترد عليه أنت من على المنصة».